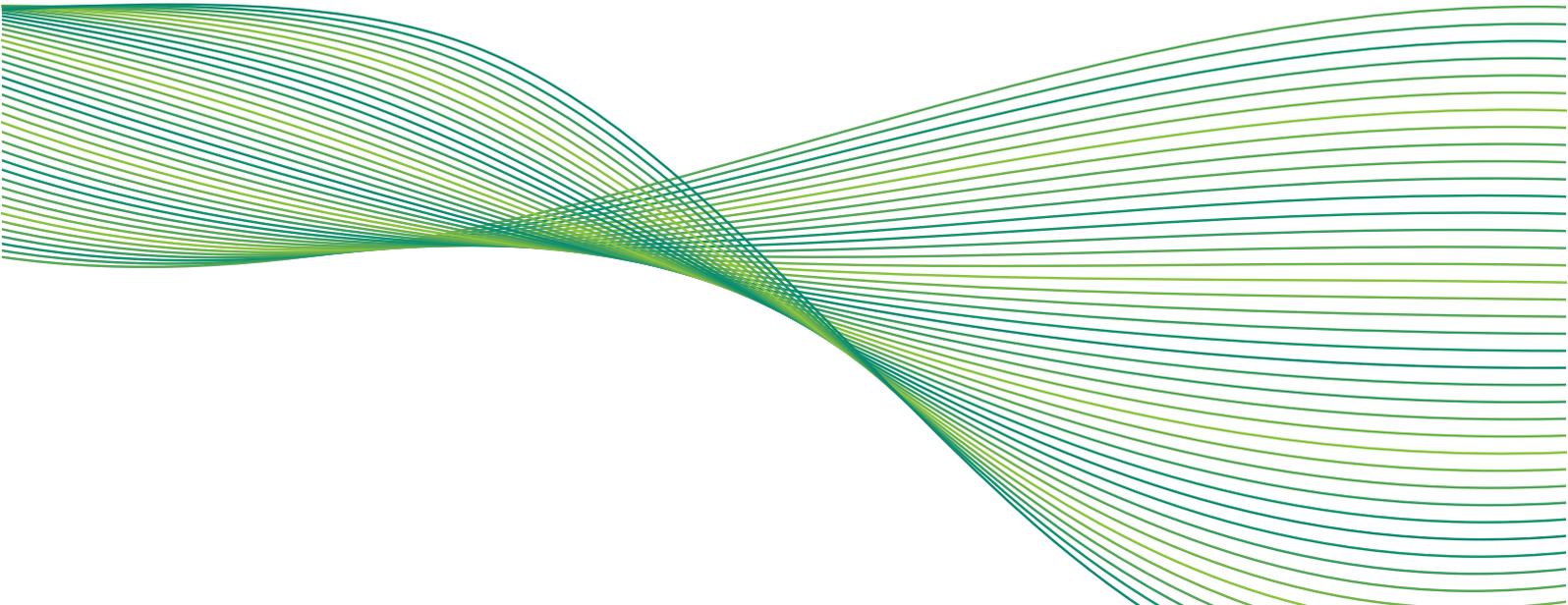


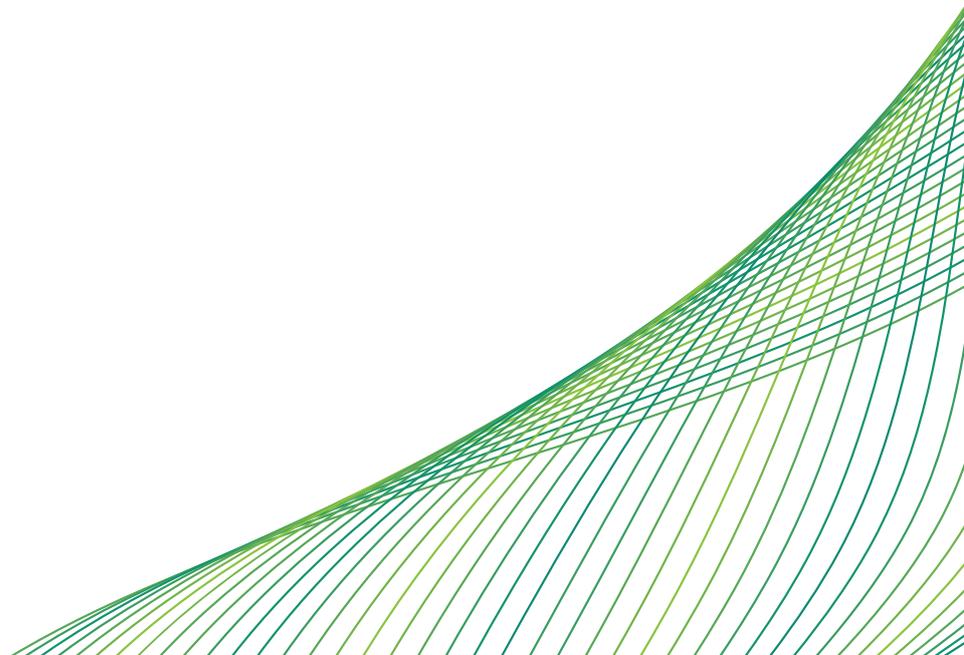
وزارة المالية  
Ministry of Finance



# تقرير نهاية العام المالي 2017م

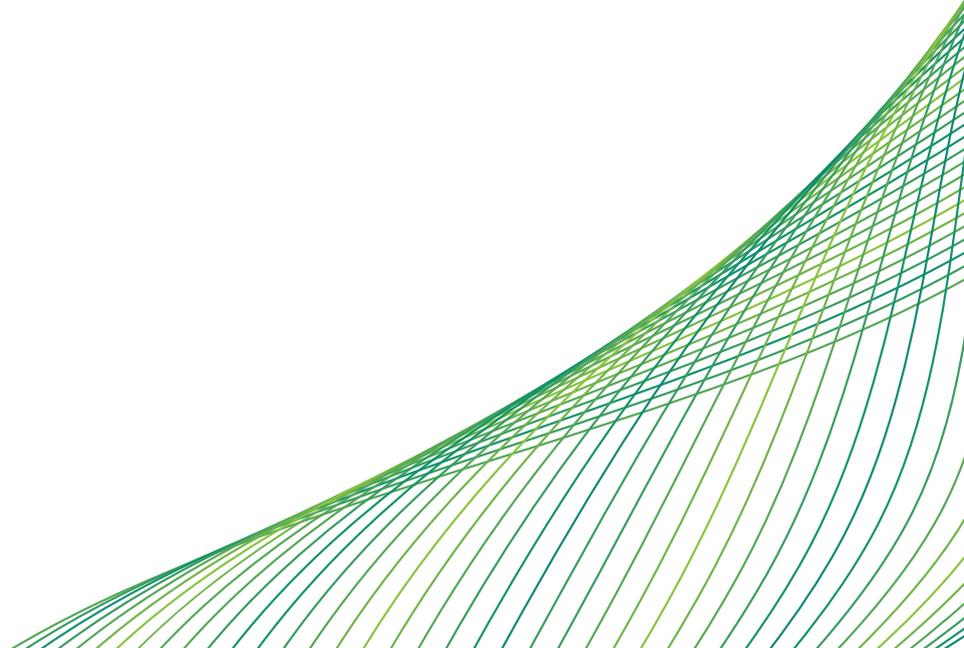
لأداء الميزانية الفعلية



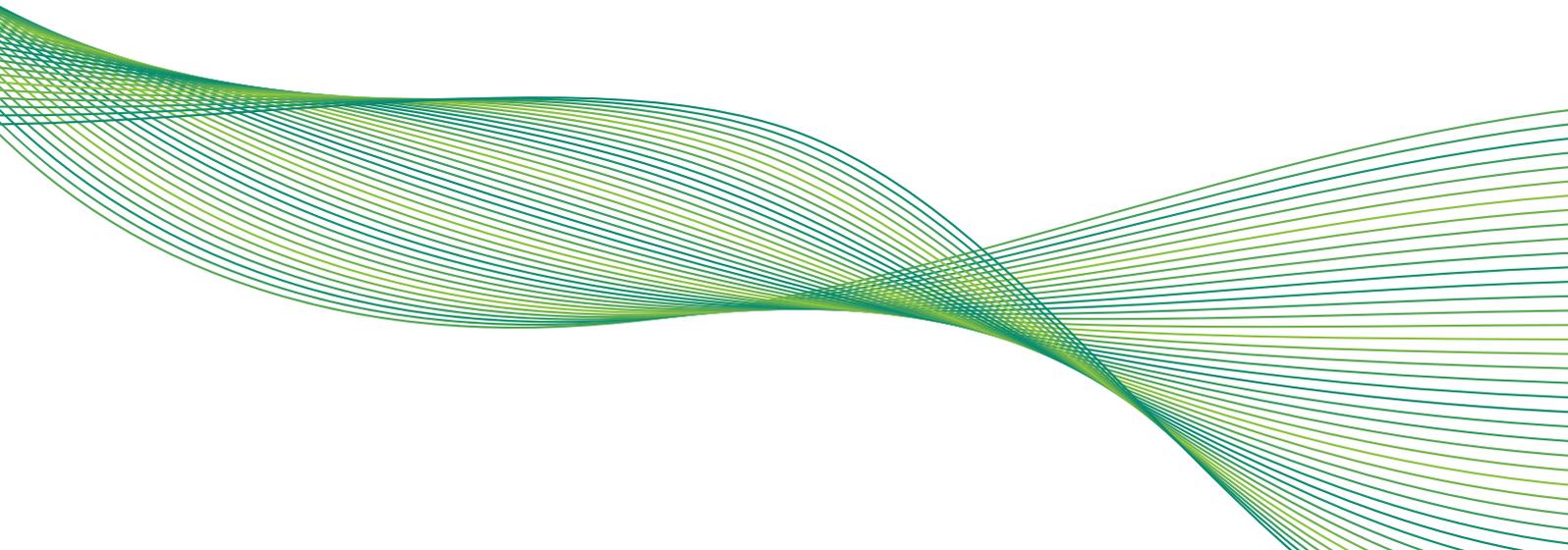


# المحتويات

5	مقدمة
7	ملخص تنفيذي
9	أولاً: المؤشرات الاقتصادية
11	ثانياً: الإيرادات
14	ثالثاً: النفقات
19	رابعاً: العجز والدين والتمويل



# مقدمة

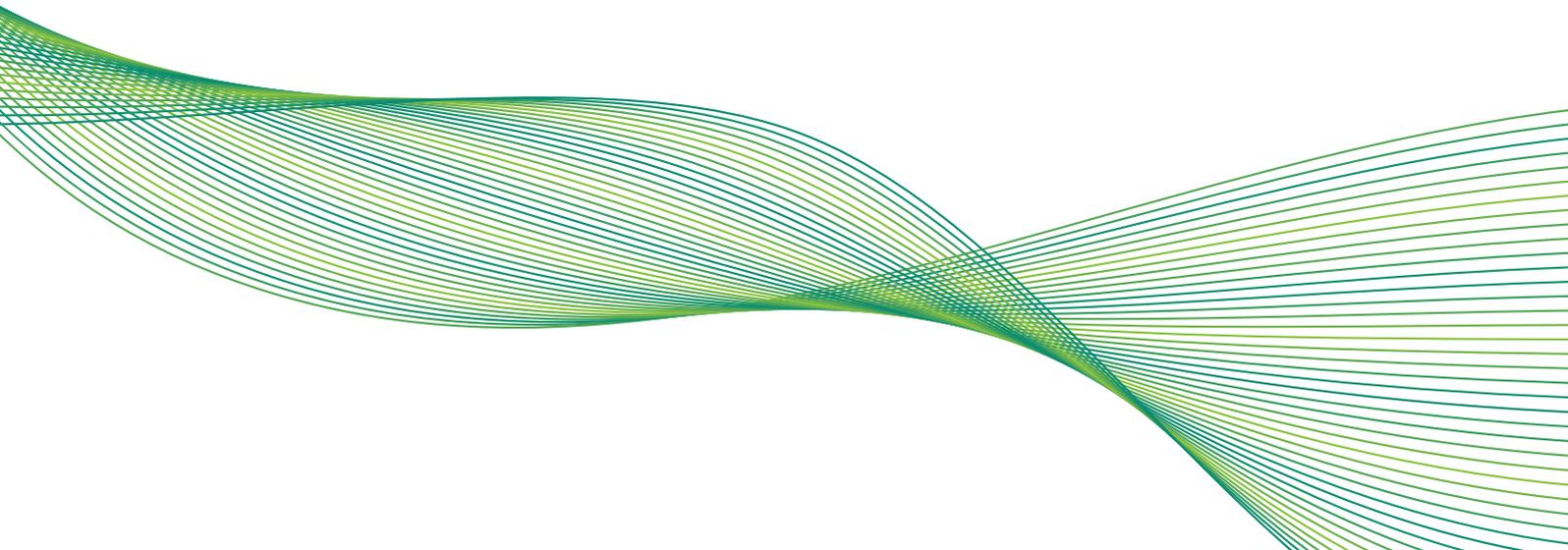


تقوم وزارة المالية بإصدار تقرير نهاية العام لأداء الميزانية الفعلية لعام 2017 م للمرة الأولى في إطار عزمها على تعزيز مبدأ الشفافية المالية وفقاً لرؤية المملكة 2030، حيث قامت بمبادرات لتدعيم الإفصاح حول المالية العامة بشكل أكبر خلال العامين الماضيين عبر إصدار ونشر تقارير دورية ربعية عن الأداء للميزانية العامة للدولة، وتطوير مستوى الإفصاح في السياسات والمبادرات التي تقوم بتنفيذها والتقارير التي تقوم بإصدارها مثل بيان الميزانية السنوي، إضافة إلى إصدار بيان الميزانية التمهيدي لعام 2019 م للمرة الأولى في سبتمبر الماضي، وكذلك نسخة المواطن.

ويشمل هذا التقرير عرض بيانات ومؤشرات الأداء الفعلي المالية والاقتصادية خلال العام المالي 2017 م، وعرض وشرح أهم أسباب الاختلافات عن تقديرات الميزانية المعتمدة للعام المالي 2017 م.

وسوف تقوم وزارة المالية بالاستمرار في إعداد ونشر التقارير التي تعزز من الشفافية خلال الفترة القادمة للإفصاح وشرح السياسات والمبادرات والبرامج التي تقوم وزارة المالية بتبنيها وتنفيذها.

# ملخص تنفيذي



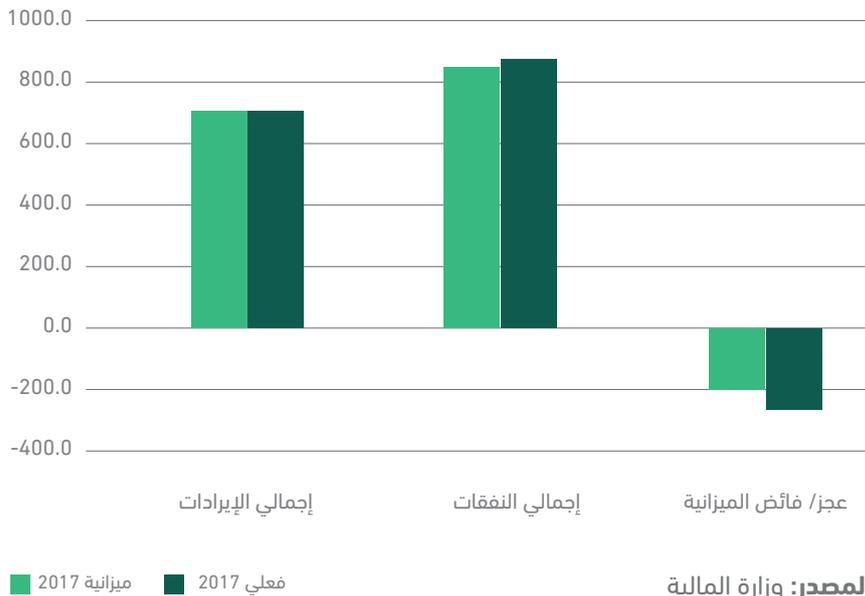
شهد العام المالي 2017 م تنفيذ العديد من الإجراءات والمبادرات والإصلاحات المالية والمؤسسية لتطوير المالية العامة حيث بدأ التطبيق الفعلي لتصنيف دليل إحصاءات مالية الحكومة لصندوق النقد الدولي (GFSM 2014) لتطوير عمليات الإفصاح والمتابعة والتوافق مع المعايير الدولية، كما بدأ تطبيق الإصلاحات الهادفة إلى تنمية الإيرادات ورفع كفاءة الإنفاق من أجل الحفاظ على استدامة المالية العامة.

وقد بلغ عجز الميزانية الفعلية في نهاية 2017 م نحو 238 مليار ريال أو ما يعادل 9.3% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل عجز بنحو 198 مليار ريال أو ما يعادل 7.7% من الناتج المحلي الإجمالي في الميزانية المعتمدة، ويرجع ذلك إلى ارتفاع إجمالي الإنفاق بنحو 4.5% عن الميزانية المعتمدة بسبب الإنفاق على بعض البرامج والإجراءات الإجتماعية الإضافية خلال العام وسداد مستحقات القطاع الخاص عن فترات سابقة إضافة إلى تراجع طفيف في إجمالي الإيرادات بحوالي 0.1% مدفوعاً بانخفاض في الإيرادات النفطية عن المقدر لها في الميزانية بنحو 9% حيث تم تأجيل تنفيذ مرحلة تصحيح أسعار الطاقة خلال ذلك العام.

وقد بلغ الدين العام في نهاية 2017 م نحو 443 مليار ريال أو ما يعادل 17.2% من الناتج المحلي الإجمالي بينما بلغ رصيد الاحتياطيات الحكومية نحو 579 مليار ريال أو ما يعادل 22.5% من الناتج المحلي الإجمالي.

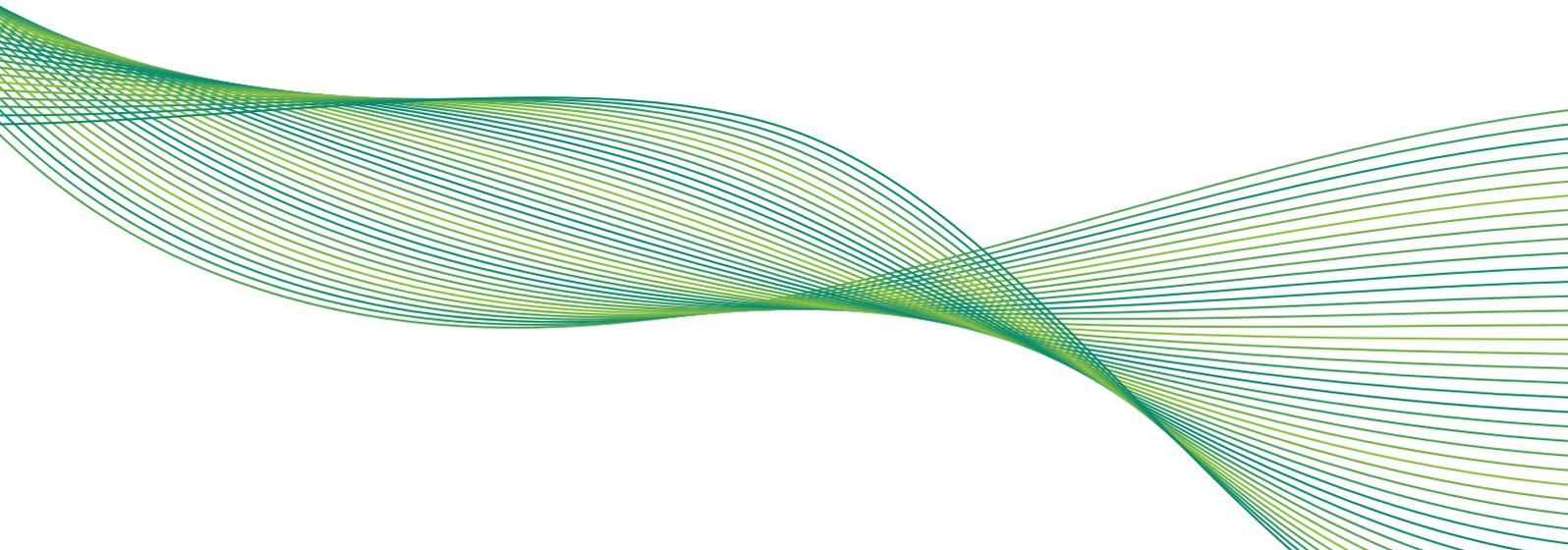
مليار ريال

### الأداء الفعلي لميزانية عام 2017 م



أولاً:

# المؤشرات الاقتصادية



## أولاً: المؤشرات الاقتصادية

### الناتج المحلي الإجمالي:

بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الفعلي للعام 2017 م نحو 0.9% مقارنة بالمقدر عند 0.5%، ويعزى ذلك إلى تراجع الناتج المحلي النفطي الحقيقي الفعلي الذي سجل نمواً سلبياً بمقدار 3.1% خلال العام 2017 م نتيجة الالتزام بتنفيذ اتفاقية الأوبك لحصص الإنتاج، في حين سجل الناتج المحلي غير النفطي الحقيقي الفعلي نمواً إيجابياً بمعدل 1.1% لنفس الفترة.

كما بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإسمي الفعلي للعام 2017 م نحو 6.5% مقارنة بالمقدر عند 6.1%، حيث نما الناتج المحلي النفطي الإسمي الفعلي بنسبة 23.1% لعام 2017 م مدفوعاً بارتفاع أسعار النفط، في حين سجل الناتج المحلي غير النفطي الإسمي الفعلي نمواً بمعدل 1.2% لنفس الفترة.

### معدلات التضخم:

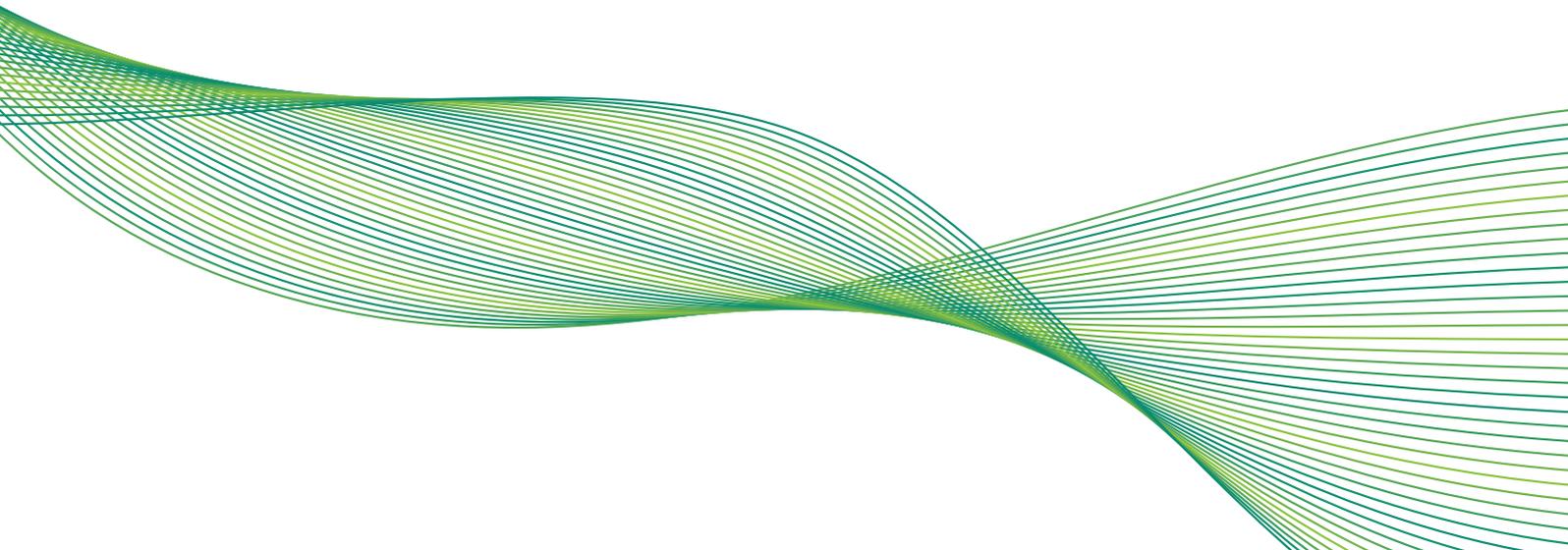
سجل مؤشر أسعار المستهلك نمواً سلبياً بنسبة 0.9% لعام 2017 م، مقارنةً بالتقديرات عند معدل نمو سلبي بلغ 0.1%، ويعود التفاوت في المعدلات إلى قيام الهيئة العامة للإحصاء بتعديل الأوزان النسبية للأقسام الرئيسية، بالإضافة لتعديل سنة الأساس من عام 2007 م إلى عام 2013 م. كما قامت بتغيير اسم مؤشر الرقم القياسي لتكاليف المعيشة إلى الرقم القياسي لأسعار المستهلك ليعكس التسمية الدقيقة والاتساق مع التصنيف المتعارف عليه دولياً

### المؤشرات الاقتصادية

2017		معدلات نمو المؤشرات الاقتصادية
الفعلي*	التقديرات	
0.9%-	0.5%-	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
2,575	2,566	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (مليار ريال)
6.5%	6.1%	نمو الناتج المحلي الاسمي
0.9%-	0.1%-	التضخم

المصدر: \* بحسب بيانات الهيئة العامة للإحصاء

# ثانياً: الإيرادات



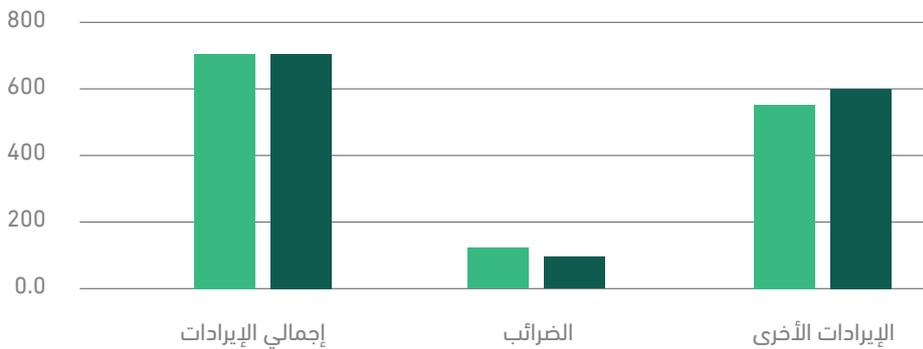
## ثانياً: الإيرادات

بلغ إجمالي الإيرادات الفعلية في نهاية عام 2017م نحو 691.5 مليار ريال، بانخفاض طفيف بلغ حوالي 0.5 مليار ريال عن الميزانية، أي بنسبة أقل من 0.1%. وسجلت الإيرادات النفطية نحو 436 مليار ريال في نهاية عام 2017م بانخفاض قدره 9.2%، وذلك بسبب اتفاقية أوبك لخفض إنتاج النفط ولإجراء تنفيذ تصحيح أسعار الطاقة المخطط لها في ذلك العام.

وارتفعت الإيرادات غير النفطية الفعلية بنسبة 20.6% عن المقدر في الميزانية، حيث سجلت بنهاية 2017م نحو 256 مليار ريال. ويرجع ذلك بشكل رئيس لتنفيذ الإصلاحات والإجراءات الاقتصادية المقررة في برنامج تحقيق التوازن المالي، والتي أثرت على جانب الإيرادات مثل: المقابل المالي على الوافدين، الضرائب الانتقائية (التبغ ومشتقاته والمشروبات الغازية والطاقة)، وتعديل أسعار التأشيرات، ورسوم الخدمات البلدية، رغم تراجع بعض عناصر الإيرادات غير النفطية تأثراً بتباطؤ مستويات النشاط الاقتصادي.

### مقارنة الإيرادات الفعلية لعام 2017 مع الميزانية

مليار ريال



■ ميزانية 2017 ■ فعلي 2017

المصدر: وزارة المالية

فيما يلي تفاصيل لأهم بنود الإيرادات الرئيسة وفقاً للتصنيف الاقتصادي:

### الإيرادات الضريبية:

سجلت الإيرادات الضريبية الفعلية في عام 2017م نحو 87 مليار ريال بانخفاض نسبته 27.5% مقارنة بالميزانية، تأثراً بتباطؤ النمو الاقتصادي ( في ذلك العام ) والذي أثر على عدد من الأنشطة والقطاعات الاقتصادية. بالإضافة لتغيير المعالجة المحاسبية لبعض البنود ونقلها إلى الإيرادات غير الضريبية، مما كان له تأثير على الإيرادات المسجلة في الضرائب على السلع والخدمات وعلى التجارة والمعاملات الدولية مقارنة بالميزانية، وذلك وفقاً لتطبيق تصنيف دليل إحصاءات مالية الحكومة لصندوق النقد الدولي (GFSM 2014).

وسجلت إيرادات الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية لعام 2017م حوالي 14 مليار ريال، أي أقل بنسبة 22.1% مما قدر لها في الميزانية، بسبب تراجع الإيرادات المحصلة من ضريبة دخل الشركات الأجنبية وضريبة الاستقطاع لغير المقيمين.

وبلغت الإيرادات من الضرائب على السلع والخدمات لعام 2017م ما يقارب 38 مليار ريال بنسبة 32.3% أقل من الميزانية، وهذا يعود جزئياً إلى تأخير تطبيق ضريبة السلع الانتقائية إلى يونيو 2017م.

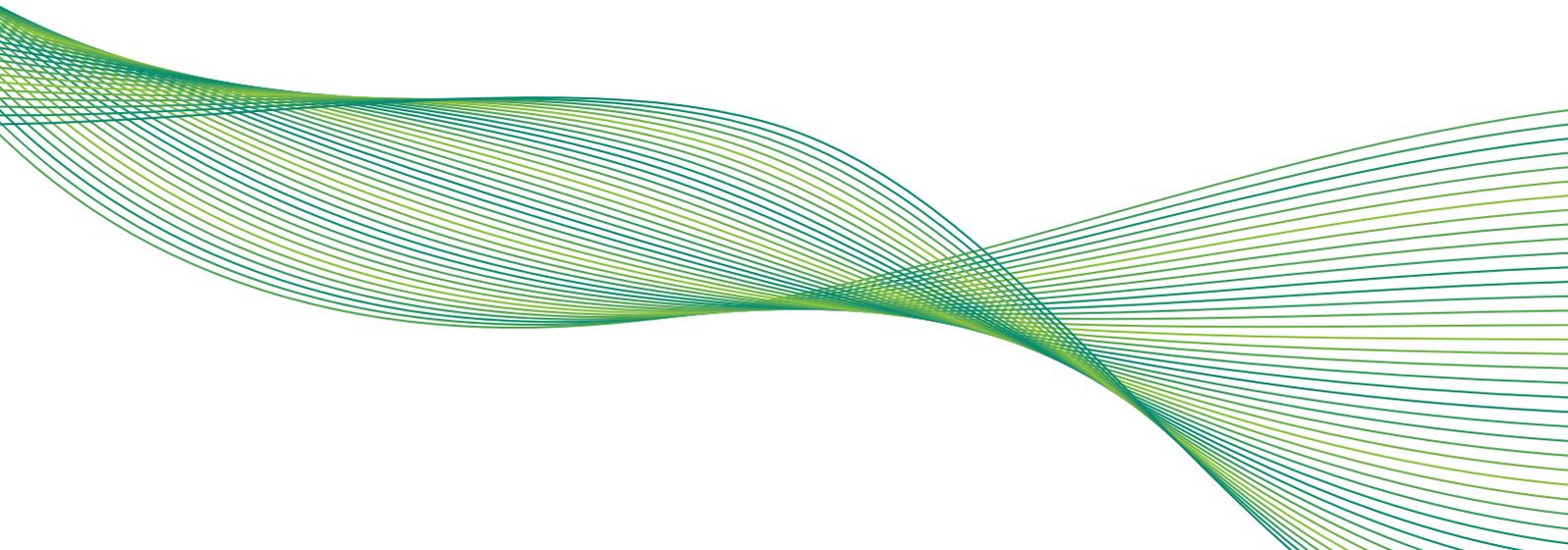
وسجلت الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية (الرسوم الجمركية) ما قيمته 20 مليار ريال، بنسبة انخفاض قدرها 34% عن تقديرات الميزانية وساهم في ذلك تراجع إجمالي الواردات السلعية حتى نهاية ديسمبر 2017م بنسبة 4%.

وسجلت إيرادات الضرائب الأخرى (الزكاة) لعام 2017م حوالي 15 مليار ريال بنسبة انخفاض بلغت 3.9% تأثراً بتباطؤ النشاط الاقتصادي.

### الإيرادات الأخرى:

بلغ إجمالي الإيرادات الأخرى الفعلية في نهاية عام 2017م حوالي 604 مليار ريال، مرتفعة عن المقدر في بداية العام بنحو 5.7%، مدفوعة بزيادة الإيرادات الأخرى غير النفطية عن المقدر. في حين سجلت الإيرادات النفطية نحو 436 مليار ريال في نهاية عام 2017م بانخفاض قدره 9.2%، وذلك بسبب تأجيل تنفيذ تصحيح أسعار الطاقة المقرر في ذلك العام، إضافة إلى اتفاقية أوبك لخفض إنتاج النفط. حيث بلغ متوسط إنتاج النفط حتى نهاية العام 9.95 مليون برميل يومياً، أما متوسط أسعار نفط برنت فبلغ 54.25 دولاراً للبرميل، مقارنة بمتوسط 43.25 دولار للبرميل في عام 2016م.

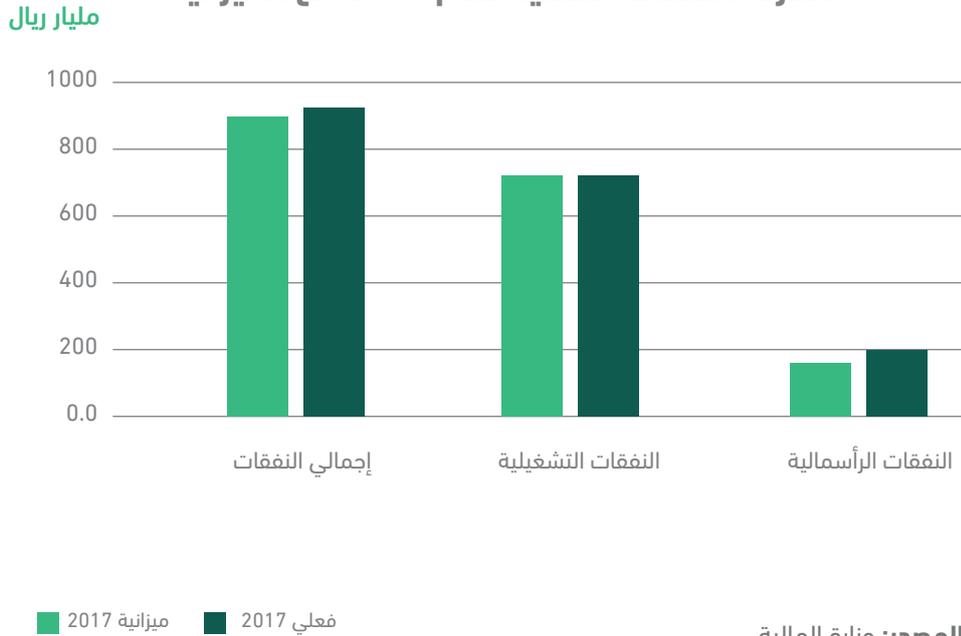
# ثالثاً: النفقات



## ثالثاً: النفقات

بلغ إجمالي النفقات الفعلية في نهاية 2017 م نحو 930 مليار ريال مرتفعة عما قدر لها في ميزانية 2017 م بـ 4.5% نتيجة زيادة النفقات الرأسمالية بنحو 19.6% وسداد مستحقات القطاع الخاص عن فترات سابقة. وعند استبعاد المتأخرات المسددة في عام 2017 م يكون حجم الإنفاق الفعلي موافقاً لما اعتمد في الميزانية، وهو ما يؤكد التوجه الحكومي بالالتزام والتحوط والانضباط المالي وكفاءة الإنفاق بشكل أكبر عن الفترات السابقة.

### مقارنة النفقات الفعلية لعام 2017 مع الميزانية



### النفقات التشغيلية:

بلغت النفقات التشغيلية في عام 2017م نحو 722 مليار ريال، مرتفعةً عن الميزانية المعتمدة بنحو 0.8%، مدفوعةً بتطورات حركة الصرف الفعلي على أبوابها، فقد بلغ باب تعويضات العاملين حوالي 420 مليار ريال بارتفاع قدره 1.9% عن الميزانية المعتمدة نتيجةً تنفيذ قرار عودة البدلات والمزايا المالية بأثر رجعي بدءاً من شهر أبريل 2017م، مما أدى إلى ارتفاع البدلات بحوالي 33% عن الميزانية. كما ارتفع باب المنافع الاجتماعية بنسبة 30.1% عن الميزانية المعتمدة، نتيجةً بدء الصرف ولأول مرة على برنامج حساب المواطن في شهر ديسمبر من عام 2017م، بالإضافة إلى زيادة النفقات الموجهة إلى مستفيدي الضمان الاجتماعي من نفقات نقدية وعينية. وارتفع باب المصروفات الأخرى بنسبة 2.9% عن الميزانية المعتمدة، حيث ارتفعت نفقات الطلبة والرسوم الدراسية بنحو 17%. في حين انخفضت نفقات باب السلع والخدمات بحوالي 11%، ما يعكس جهود الحكومة في رفع كفاءة الإنفاق.

### النفقات الرأسمالية:

بلغ إجمالي النفقات الرأسمالية في نهاية عام 2017م حوالي 208 مليار ريال بارتفاع قدره 19.6% عن الميزانية المعتمدة. مدفوعاً بارتفاع الإنفاق على المباني والإنشاءات، حيث ارتفعت نفقات توسعة الحرمين الشريفين والمباني التعليمية بنحو 30% و 21% على التوالي في عام 2017م، إضافةً إلى سداد المستحقات المتأخرة لمشاريع القطاع الخاص.

مليار ريال ما لم يذكر غير ذلك

الأداء الفعلي للميزانية العامة خلال عام 2017م			
التغير	فعلي	ميزانية	
%	2017	2017	
<b>الإيرادات</b>			
			<b>إجمالي الإيرادات</b>
-0.1 %	691.5	692.0	
			<b>الضرائب</b>
-27.5 %	87	121	
			<b>الإيرادات الأخرى</b>
5.7 %	604	571	
			منها: الإيرادات النفطية
-9.2 %	436	480	
<b>النفقات</b>			
			<b>إجمالي النفقات</b>
4.5 %	930	890	
			<b>المصروفات (النفقات التشغيلية)</b>
0.8 %	722	716	
			تعويضات العاملين
1.9 %	420	412	
			السلع والخدمات
-11.0 %	136	153	
			نفقات تمويل
-1.8 %	9	9	
			الإعانات
-25.8 %	5	7	
			المنح
106.2 %	6	3	
			المنافع الاجتماعية
30.1 %	48	37	
			مصروفات أخرى
2.9 %	98	95	
			<b>الأصول غير المالية (النفقات الرأسمالية)</b>
19.6 %	208	174	
<b>عجز/فائض الميزانية</b>			
			<b>عجز/فائض الميزانية</b>
20.4 %	-238	-198	
			كنسبة من إجمالي الناتج المحلي
-	-9.3 %	-7.7 %	
<b>الدين والأصول</b>			
			<b>الدين</b>
4.5 %	443	424	
			كنسبة من إجمالي الناتج المحلي
-	17.2 %	16.5 %	
			<b>الودائع الحكومية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي</b>
-16.5 %	579	694	
			كنسبة من إجمالي الناتج المحلي
-	22.5 %	27.0 %	

المصدر: وزارة المالية  
تم تقريب الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية

### المنصرف على القطاعات:

وبالنظر إلى الإنفاق على مستوى القطاعات مقارنة بما اعتمد له بداية العام، ارتفع الإنفاق على قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية بنسبة 12%، نتيجة زيادة الإنفاق على برامج الحماية الاجتماعية؛ حيث ارتفعت نفقات الضمان الاجتماعي بنحو 14% عن الميزانية متأثرة ببداية الصرف الفعلي على برنامج حساب المواطن لأول مرة في شهر ديسمبر من عام 2017م، وكذلك ارتفع الصرف الفعلي على نفقات العلاج بنحو 217%، إضافة إلى إنشاء عدد من المباني والمرافق الصحية. وقد ارتفع الإنفاق على قطاع الأمن والمناطق الإدارية وقطاع التعليم بنحو 12% و 4% على التوالي، حيث تم إنشاء عدد من المباني التعليمية والسكنية في مختلف مناطق المملكة.

مليار ريال ما لم يذكر غير ذلك

### الأداء على مستوى القطاعات

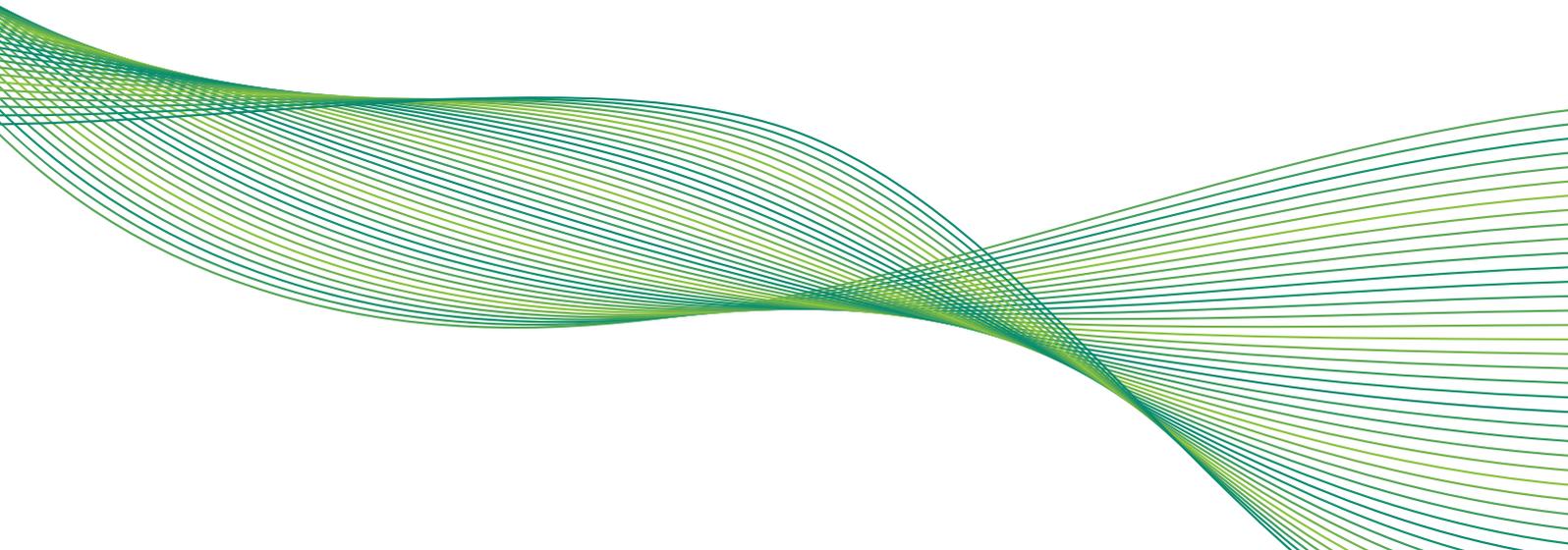
القطاع	الميزانية	المنصرف الفعلي	التغير %
الإدارة العامة	27	30	11%
العسكري	191	228	19%
الأمن والمناطق الإدارية	97	108	12%
الخدمات البلدية	48	55	15%
التعليم	200	207	4%
الصحة والتنمية الاجتماعية	120	134	12%
الموارد الاقتصادية	47	48	1%
التجهيزات الأساسية والنقل	52	35	-33%
البنود العامة	108	85	-21%
<b>المجموع</b>	<b>890</b>	<b>930</b>	<b>4%</b>

المصدر: وزارة المالية

تم تقريب الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

رابعاً:

العجز والدين والتمويل



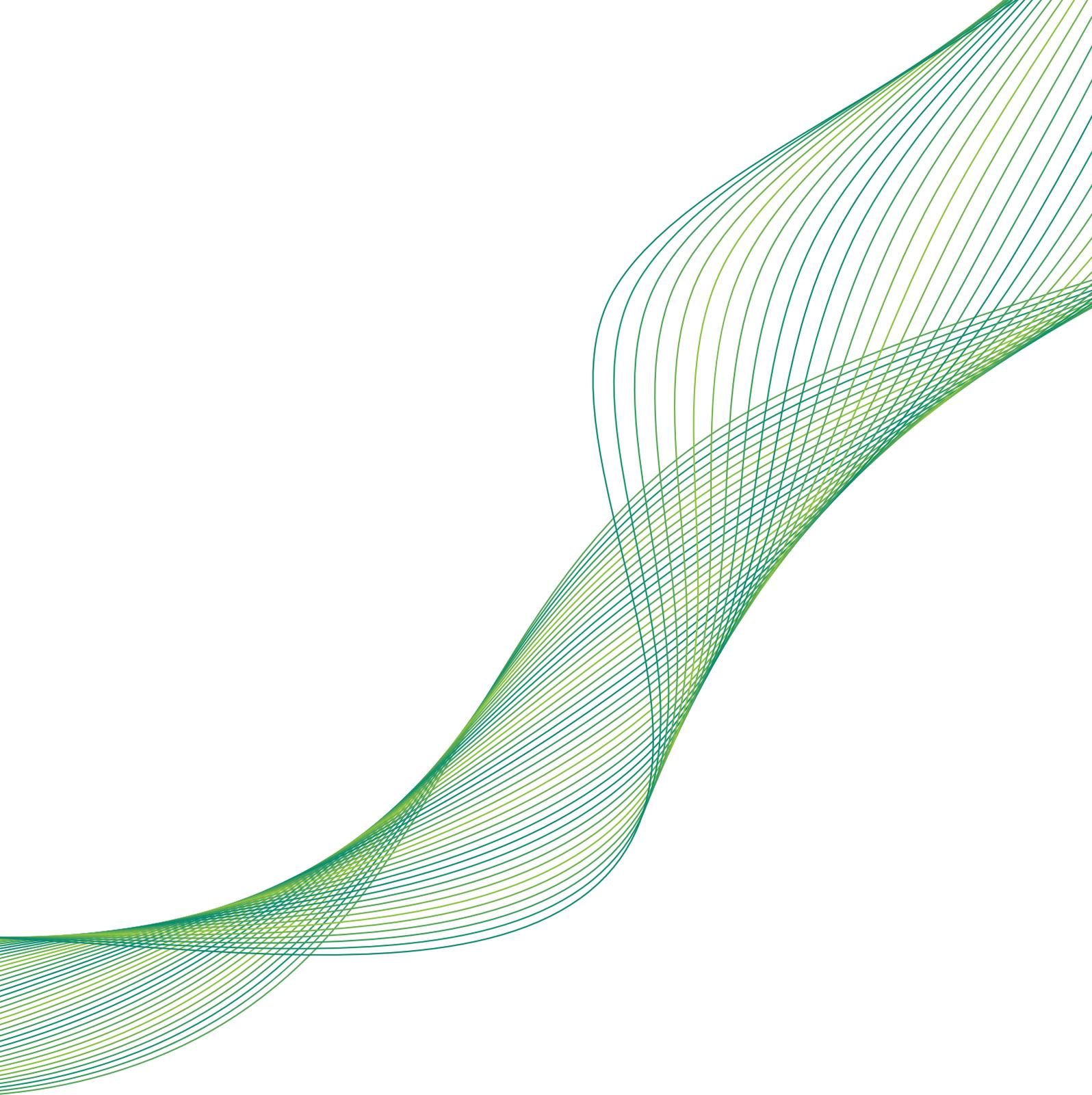
## رابعاً: العجز والدين والتمويل

اتبعت الحكومة سياسات تمويلية متنوعة ما بين إصدارات الدين المحلية والخارجية والسحب من ودائع الحكومة والاحتياطي العام للدولة. حيث بلغ إجمالي الإصدارات الحكومية 139 مليار ريال بارتفاع قدره 19 مليار ريال عن المقدر في ميزانية 2017م، ليسجل إجمالي حجم إصدارات الدين 443 مليار ريال في نهاية العام المالي 2017م أو ما يعادل 17.2% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 16.5% من الناتج المحلي في الميزانية المعتمدة. كما تم استخدام 102 مليار ريال من أرصدة الحكومة والاحتياطي العام للدولة بزيادة قدرها 2 مليار عن المقدر. وقد بلغت أرصدة الحكومة والاحتياطي العام للدولة نحو 579 مليار ريال بنهاية عام 2017م، أو ما يعادل 22.5% من الناتج المحلي الإجمالي.

مليار ريال ما لم يذكر غير ذلك

مقارنة إصدارات الدين وحجم الدين نهاية 2017م مع الميزانية		
فعلية	ميزانية	
2017	2017	
139	120	إجمالي إصدارات الدين
58	70	إجمالي الإصدارات المحلية
81	50	إجمالي الإصدارات الخارجية
102	100	إجمالي السحوبات من الاحتياطي وأرصدة الحكومة
443	424	حجم الدين نهاية العام

المصدر: وزارة المالية  
تم تقريب الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية



وزارة المالية  
Ministry of Finance



وكالة التواصل والإعلام  
[www.mof.gov.sa](http://www.mof.gov.sa)